

التوفيق بين موارد الطاقة الهندية ضرورة لاستدامة النمو الاقتصادي

الغاز الطبيعي الخيار الأفضل

النقدية؛ حيث أقرت اللجنة تخفيض سعر إعادة الشراء أو سعر الإقراض الأساسي بواقع 25 نقطة أساس وذلك إلى أدنى نسبة مسجلة منذ سبعة أعوام عند 6%، وفي خطوة مماثلة خفض بنك الاحتياط الهندي سعر اقتراضه من البنوك التقليدية (سعر إعادة الشراء العكسي) بواقع 25 نقطة أساس إلى 5.75%. هذا وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي 6.3% خلال الفترة من شهر يوليو إلى شهر سبتمبر (بما يتوازى مع تقديرات مستقلة) مقارنة بأدنى نسبة نمو مسجلة لثلاثة أعوام عند 5.7% خلال الفترة من شهر أبريل لغاية شهر يونيو ونسبة نمو عن نفس الفترة في العام الماضي عند 7.5%. بالإضافة إلى ذلك يدل على فوات أثر الإصلاحين الهيكليين المتمثلين في سحب فئات العملات من التداول وفرض ضريبة السلع والخدمات. وفي نوفمبر 2017 قرر مجلس ضريبة السلع والخدمات في الهند تخفيض نسبة الضريبة على السلع الأكثر استخداماً من العلكة حتى المنظفات من 28% إلى 18%. وتضم ضريبة السلع والخدمات التي تم تطبيقها من الأول من شهر يوليو خمسة شرائح تتراوح نسبتها ما بين 0 و5 و12 و18 و28%.

وتعتزم قطر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30% إلى 100 مليون طن سنوياً في غضون خمس إلى سبع سنوات بعد إنهاء التعليق المؤقت على تطوير حقول الغاز في وقت سابق من هذا العام، كما تسعى للمحافظة على صدارتها كمورد للغاز المسال. وفي يونيو 2017 وافقت شركة قطر للغاز على بيع 5.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة شل. وبموجب اتفاق البيع والشراء المبرم ستقوم شركة قطر للغاز بتوريد 1.1 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لشركة شل لمدة خمس سنوات ابتداء من العام 2019. وفي سبتمبر 2017 وقعت شركة راس غاز وشركة النفط والغاز البنغلاديشية اتفاق بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 عاماً.



د. ر. سیتارمان خلال كلمته امام الندوة

قاسية بصورة خاصة بالتزامن مع مواصلة إجراءات التكييف والتعديل مقابل التراجع الحاد بالإيرادات الأجنبية. وفي ضوء الزخم الاقتصادي الأقوى من المتوقع خلال النصف الأول من عام 2017، تشير التوقعات إلى مزيد من التعافي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2017 (تصل إلى 2.2%) بفضل النمو القوي في منطقة اليورو واليابان وكندا. وقد تم زيادة توقعات النمو للاقتصادات الصاعدة والنامية بواقع 0.1% لعامي 2017 و2018 بالنسبة إلى شهر أبريل في ظل توقعات النمو القوية للصين».

كما تطرّق الدكتور ر. سیتارمان في حديثه إلى الاقتصاد الهندي، فقال: «تشير توقعات صندوق النقد الدولي كما في أكتوبر 2017 إلى تسجيل الهند نمواً بنسبة 6.7% خلال 2017-2018. ومن ناحية أخرى، ارتفع تضخم الأسعار أو مؤشر أسعار المستهلك 3.58% مقارنة بالعام الماضي في شهر أكتوبر 2017. ويقول وزير المالية الهندي إن العجز النقدي لعام 2017-2018 لا يزال عند 3.2%. وفي شهر أغسطس 2017 ترأس محافظ بنك الاحتياط الهندي أورجيت باتيل اجتماع لجنة السياسات

الدوحة - الوطن الاقتصادي

عقد بنك الدوحة وشركة فيليب كابيتال مؤخراً ندوة بعنوان «استدامة الطاقة خلال العقد القادم» في فندق ترايديننت، بمنطقة ناريمان بوينت، بمدينة ممبای. وقد ألقى الدكتور ر. سیتارمان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، كلمة حذد فيها محاور الموضوع الأساسي للندوة، كما شارك كل من السيد فينيت بهاتناغار العضو المنتدب لشركة فيليب كابيتال، والسيد راهول بانانديكر شريك ومدير إنيرجي براكسيس في مجموعة بوسطن للاستشارات، بإلقاء كلماتهم في بداية الندوة.

حضر الندوة مسؤولون من وزارة النفط والغاز، ومسؤولون رفيعو المستوى من شركات النفط والغاز، والعضو والسكرتير السابق للجنة الأجور السابعة الهندية، وكبار المستثمرين الأجانب.

وفي الكلمة التي ألقاها خلال الندوة، تحدث الدكتور ر. سیتارمان عن الاقتصاد العالمي، قائلاً: «يشهد النشاط الاقتصادي زخماً عالمياً متزايداً، إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.6% في عام 2017 و3.7% في عام 2018 بعدما سجل في عام 2016 أضعف نسبة نمو منذ الأزمة المالية العالمية عند 3.2%. وقد عوض رفع توقعات النمو بشكل واسع في منطقة اليورو واليابان وبلدان آسيا وأوروبا الصاعدة وروسيا (حيث كانت نتائج النمو في النصف الأول من عام 2017 أفضل من المتوقع) إلى حد كبير تخفيض توقعات النمو للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. لكن لا يزال التعافي الاقتصادي غير مكتمل، ففي الوقت الذي تأخذ فيه التوقعات الأساسية بالارتفاع، يبقى النمو ضعيفاً في العديد من البلدان والنضخم أقل من النسبة المستهدفة في معظم الاقتصادات المتقدمة. وقد تلقى مصدرو السلع الأساسية (لاسيما الوقود) ضربة

Alwatan 2012.17